المملكة المغربية
رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في : 10 ابريل 2015

مذكرة للتوجهات العامة

لمواصلة تنمية قطاع الاتصالات في أفق سنة 2018

منذ تحرير قطاع الاتصالات سنة 1998، اعتمدت مذكرات للتوجهات العامة ترمي إلى تأطير تنميته في بلادنا عن طريق تحديد الأهداف المزمع بلوغها خلال فترة زمنية محددة وكذا التدابير والرافعات التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق هذه الأهداف المسطرة. تمنح هذه المذكرات، المعتمدة من قبل الحكومة والمنشورة على العموم، الرؤية الضرورية للفاعلين المتواجدين بالسوق لأجل جعل استثماراتهم أكثر مردودية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات التي تم تحديدها من لدن السلطات العمومية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد حددت آخر مذكرة للتوجهات العامة المصادق عليها من طرف الحكومة في شهر فبراير من سنة 2010 والتي تغطي الفترة الممتدة لغاية سنة 2013، الوسائل والآليات التي من شأنها تشجيع إقامة البنيات التحتية قصد تعزيز تطوير الاستعمالات وتشجيع، بشكل أكبر، تعميم الولوج إلى خدمات الاتصالات الصوتية والمعطيات، لفائدة مجموع الساكنة. ومن بين التدابير الرئيسية التي تم اتخاذها في إطار تنفيذ هذه المذكرة، اعتماد المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي، سنة 2012، الذي حدد كهدف له تعميم الولوج إلى الأنترنيت ذي الصبيب العالي لمجموع الساكنة في أفق يمتد لعشر (10) سنوات انطلاقا من تاريخ إطلاقه.

وبعد مرور خمس سنوات على نشر آخر مذكرة للتوجهات العامة، تم بفضل التدابير المشتركة والمتخذة من قبل جميع الفاعلين، بلوغ وتحقيق الأهداف الرئيسية المُسَطَّرة، بل وتم تخطيها، ماعدا تلك المتعلقة بنمو رقم معاملات القطاع.

وبالفعل، فقد بلغ عدد المشتركين في الخدمة الهاتفية (الثابتة والمتنقلة)، ما يناهز 47 مليون مشترك، عند متم سنة 2014، أي بنسبة نفاذ فاقت 140%، في حين أن التوقعات كانت تشير إلى بلوغ 32 مليون مشترك. من جهته، بلغ عدد المشتركين في خدمة الأنترنيت ما يقارب 10 ملايين مشترك، عند نهاية سنة

2014، مقابل توقعات بالوصول إلى مليوني مشترك. كما انخفضت الأسعار، ولا سيما أسعار المكالمات الصوتية المتنقلة، بنسبة تقارب 75%، عوض نسبة 40% المحددة مسبقا لهذه الفترة. وكان لهذا الانخفاض المهم للأسعار تأثيرا مهم على رقم المعاملات للمتعهدين، الذي انخفض، خلال هذه الفترة، بما يقارب 4 ملايير درهم، حيث بلغ ما يناهز 33 مليار درهم وذلك، بالرغم من الارتفاع الهائل للاستعمالات، وبالخصوص، على مستوى الخدمة الصوتية المتنقلة، التي انتقلت من 10 مليار دقيقة، عند متم سنة 2009، إلى 47 مليار دقيقة، في نهاية سنة 2014، حيث أن هذا الارتفاع في الاستعمال لم يستطع تعويض الانخفاض الجد المهم الذي عرفته الأسعار.

كما لوحظ، خلال نفس الفترة، أنه لم يتم تفعيل بعض رافعات التقنين بشكل كلي، في حين لم تمكن رافعات أخرى، وبالرغم من تفعيلها، من بلوغ الأهداف المتوخاة. وهكذا، فقد عرفت أسواق خدمات الاتصالات الثابتة والخدمات الموجهة للمقاولات، إضافة إلى اقتسام البنيات التحتية، تطورات جد محدودة، وستحظى هذه الأمور، خلال الفترة المقبلة، بمتابعة خاصة وذلك لمساهمتها في زيادة استعمال التكنولوجيات الحديثة في المجال المهني والحفاظ على تنافسية المغرب، لا سيما فيما يخص قطاع ترحيل الخدمات.

ولهذه الاعتبارات، تطمح التوجهات العامة الجديدة في أفق سنة 2018 إلى تمكين المغرب، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله، من التوفر على خدمات الاتصالات، سواء الصوتية منها أو الأنترنيت، في كل أرجاء المملكة. كما يجب أن تستجيب هذه الخدمات لمستوى جودة يضاهي أحسن المعايير الدولية، مما سيسمح لبلادنا بالانضمام للدول التي اختارت تنمية مجتمع المعرفة، مع تعزيز ريادة المملكة على الصعيد الجهوي في القطاعات التي اختارتها لتكون من الرافعات لنموها الاقتصادي والاجتماعي والإنساني.

1- آفاق تنمية القطاع

خلال السنوات المقبلة، فإن الآفاق المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا تعد واعدة، وخاصة مع توقع نمو الناتج الداخلي الخام لسنة 2015 بنسبة تبلغ 4,4%. فالتنوع الذي يعرفه الاقتصاد المغربي والحضور المتزايد للفاعلين الوطنيين بالقارة الإفريقية، من بين العوامل التي تنبئ باستعمال كثيف للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. وتحتم هذه الآفاق على قطاع الاتصالات أن يكون قادرا على رفع التحديات المقبلة، باعتباره عاملا رئيسيا في نجاح التنمية المرتقبة.

على صعيد آخر، أصبح الولوج إلى الأنترنيت ذي الصبيب العالي والعالي جدا، سواء المتنقل منه أو الثابت، من الأساسيات خاصة لتلبية حاجيات الإدارات والمقاولات، بشكل أضحى معه قطاع الاتصالات مطالبا ببذل جميع المجهودات لبلوغ هذه الحاجيات التي أصبحت تتميز بتنوعها ونموها المستمر.

على المستوى التكنولوجي، ستواصل شبكات الاتصالات المتنقلة دعم الولوج إلى الخدمات، خاصة الأنترنيت. غير أنه يتحتم على الفاعلين في السوق إقامة بنيات تحتية جديدة، لا سيما الثابتة منها، تعتمد أساسا على الألياف البصرية، والتي تُعتبر التكنولوجيا الوحيدة التي تسمح بتأمين تبادل المعطيات ذات أحجام كبيرة ومتزايدة.

ويستلزم الاعتماد المتواصل على التكنولوجيات المتنقلة الحديثة، التي تتطلب تكلفة باهظة للاستثمارات، أن تصبح خدمات المعطيات وسيلة لتحقيق مداخيل مالية إضافية من شأنها أن تسمح لقطاع الاتصالات بالدخول في دورة نمو إيجابية.

وسيستمر الاستعمال المتزايد للهواتف الذكية في إحداث ثورة في طرق الاستعمالات من شأن بعضها أن تخلق تأثيرات سلبية مثل الاستعمال المتزايد للتطبيقات من نوع OTT[1] الذي قد يغير، بصفة جوهرية، الأسواق العالمية للاتصالات، محدثا تأثيرا سلبيا على عوائد المتعهدين ومُضعفا، بالتالي، قدرتهم على ضخ المزيد من الاستثمارات. إن من شأن تطور الاستعمالات على الأنترنيت، عبر تعميم خدمات الفيديو، أن تتسبب في ضغوطات مهمة على السعات الحالية للبنيات التحتية. وستتطلب هذه الحاجيات الجديدة استثمارات مهمة، سيتحمل متعهدو الاتصالات المحليون الجزء الكبير منها، دون أن يجنوا منها أساسا أرباح مباشرة. وسيزيد هذا الاتجاه من حدة النقاش الدائر حاليا حول حياد شبكة الأنترنت، وسيتطلب تقييما للمخاطر المرتبطة به وكذا اقتراح وتفعيل، في الوقت المناسب، التدابير والإجراءات التي من شأنها الحفاظ على النظام المُحَفز للاستثمار الخاص.

إن ظهور هذا الكم الهائل من الاستعمالات الرقمية يفرض تفكيرا عميقا بخصوص إطار جديد للتقنين يمكن أن يُرسيَ الضمانات الضرورية للمستهلكين في كل ما يخص جودة الخدمات المعروضة، مع تمكين الفاعلين المتواجدين في السوق من جعل استثماراتهم الجديدة مربحة.

[1] : OTT : Over The Top (Viber, WhatsApp, ...).

في سياق آخر، يتعين أن تأخذ التوجهات العامة لتنمية القطاع خلال الفترة المقبلة بالحسبان الاتجاهات المنتظرة على مستوى سوق الاتصالات على الصعيد الدولي، التي تبرز انخفاضا بنيويا في نتائج المتعهدين الدوليين الكبار، سيستمر إلى غاية سنة 2019. ولمواجهة هذه الوضعية، يتجه الفاعلون الكبار، بشكل مُطرد، نحو عمليات إعادة الهيكلة، تبتدئ بوضع حلول مبتكرة للاستثمار المشترك و/أو التدبير المشترك للبنيات التحتية، ويمكن أن تصل إلى غاية عمليات الاندماج بين الشركات. وتهدف هذه العمليات، أساسا، تقليص تكاليف التسيير.

إن عملية إعادة إنعاش سوق الاتصالات المغربية لا يمكن أن تتم، وفقا لذلك، دون تقديم إجابات واضحة لمجموع هذه التطورات عبر إرساء مناخ واضح يسمح للفاعلين في السوق بالقيام بالاستثمارات الضرورية لتلبية حاجيات المستعملين في أحسن الظروف.

2- التوجهات العامة للفترة في أفق سنة 2018

من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم الولوج إلى الأنترنيت ذي الصبيب العالي والعالي جدا لفائدة مجموع الساكنة، مع تمكين القطاع من الدخول في دورة نمو إيجابية جديدة، تضع الحكومة توجهات عامة لمواصلة تنمية قطاع الاتصالات في أفق سنة 2018، تستهدف:

- تشجيع ودعم الاستثمار وتعزيز السوق حول المتعهدين الشموليين، الذين يتوفرون على القدرة على دخول جميع فروع السوق (الخدمة الثابتة والمتنقلة)؛
- تطوير وتفعيل النماذج الهادفة إلى التشارك في البنيات التحتية، وخاصة على مستوى المناطق الأقل كثافة، بهدف تنويع عروض الخدمات لفائدة الساكنة؛
- تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الرامية إلى تعميم الولوج إلى الأنترنيت ذي الصبيب العالي والعالي جدا، وبجودة تضاهي المعايير الدولية؛
- تفعيل رافعات التقنين تسمح بالفتح الفعلي لبعض فروع سوق الاتصالات أمام المنافسة، ولا سيما تلك المتعلقة بالخدمات لفائدة المهنيين والمقاولات، سواء في القطاع العام أو الخاص.

وسيُمكن تفعيل وتنفيذ هذه التوجهات القطاع من تحقيق، في أفق سنة 2018، رقم معاملات قدره 34 مليار درهم، على أن تصل حظيرة المشتركين في خدمة الاتصالات الثابتة السلكية مليوني (02) مشترك

وحظيرة المشتركين في خدمة الاتصالات المتنقلة أكثر من خمسين (50) مليون مشترك وأكثر من 22 مليون مشترك في خدمة الأنترنيت (الثابتة والمتنقلة).

ولبلوغ هذه الأهداف، سيتم اعتماد المحاور التالية لمواصلة تنمية قطاع الاتصالات:

- تعزيز تفعيل رافعات التقنين؛
- مواصلة وتسريع التنفيذ الفعلي للمخطط الوطني للصبيب العالي؛
- الشروع في مقاربة استباقية لتمويل المشاريع الهادفة إلى تكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى تلك التي تم أو سيتم اعتمادها لنشر البنيات التحتية التي تسمح بتعميم الولوج إلى الصبيب العالي؛
- التدابير المتعلقة بتحرير القطاع؛
- تأهيل الإطار القانوني للأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة، خاصة المتعلقة بتقارب شبكات الاتصالات والشبكات السمعية-البصرية وشبكات المعلوميات وظهور خدمات جديدة وفاعلين رقميين جدد.

1.2. تعزيز تفعيل رافعات التقنين:

يجب أن تكون هذه الفترة مناسَبَة سانحة، أساسا، لنشوء نموذج جديد للسوق، مبني على تنمية مُهَيكَلَة ومنسجمة ومتناسقة للبنيات التحتية، لهدف إرساء منافسة على مستوى الخدمات، تكون مُكَملة لتلك المبنية على تطوير البنيات التحتية الخاصة بكل فاعل. إن تحقيق هذا الهدف يمر بالانتهاء، قبل نهاية السنة الحالية، من المراجعة الجارية للإطار التشريعي والتنظيمي. كما يتطلب أيضا تفعيل حقيقي وناجح لاقتسام البنيات التحتية، على غرار ما هو معمول به في العديد من البلدان.

وسيتم العمل خلال هذه الفترة على تحفيز الابتكار التجاري وملائمة العروض والالتزام بجودة الشبكات والخدمات، التي تستوجب، ولا سيما في إطار تنمية الصبيب العالي والعالي جدا، استثمارات مهمة يتعين إعطاؤها الأولوية وتيسيرها.

1.1.2 اقتسام البنيات التحتية:

إن الاستثمارات الضرورية بالنسبة للمتعهدين لتحقيق أهداف الصبيب العالي والعالي جدا، والتي تم حصرها في المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي، لا يمكن أن تكون قابلة للإنجاز وذات مردودية وقيمة إضافية إلا إذا أضحى اقتسام البنيات التحتية والتشارك فيها أمرا مَفعَّلاً، وفق نفس الممارسات والمقارنات الملاحَظَة على المستوى الدولي.

وسيتم تشجيع وتيسير مبادرات المتعهدين، الذين يرغبون في إقامة بنيات تحتية جديدة، مع تحفيزهم على فتحها في وجه المنافسين عبر نشر، بمجرد سريان مفعول المراجعة التشريعية، عروض تتطرق خاصة إلى الجوانب التقنية والإدارية والتعريفية بالبنيات التحتية التي يلزم اقتسامها.

كما سيتم إيلاء اهتمام خاص لفروع السوق التي لها قدرات كبيرة لكنها تعرف تنافسية ضعيفة، وذلك من أجل تشجيع نشر متعهدين أخرين لبنياتهم التحتية بها، بما في ذلك عبر الولوج إلى الشبكات القائمة بشروط موضوعية وشفافة وغير تمييزية.

ولاستكمال هذه المنظومة، ستقوم الوكالة، ابتداء من هذه السنة، وبتشاور مع المتعهدين والفاعلين المهتمين، بدراسة حول النماذج التي من شأنها تحفيز اقتسام البنيات التحتية أو الاستثمار المشترك أو إحداث جهات[2] تتولى تدبير واستغلال البنيات التحتية المقتسمة.

وهكذا، سيتم تشجيع إحداث شراكات يشار إليها أيضا بـــ SPV (Special Purpose Vehicle)، تشمل على الخصوص المتعهدين الشموليين، الغرض منها تحقيق الأهداف المتعلقة بالتغطية بالصبيب العالي المقررة في المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي من جهة، ومن جهة أخرى بتعميم، بشكل تدريجي، التجهيز بالألياف البصرية سواء لتلبية حاجيات المستعملين أو لربط العناصر الرئيسية لشبكات المتعهدين بالألياف البصرية.

في سياق آخر، وقصد تجنب التعدد الغير المبرر للبنيات التحتية، ستحدد مسطرة واضحة الإجراءات التي يجب على المتعهدين اتباعها بالنسبة لتبادل المعلومات أثناء القيام باستثمارات جديدة لأجل تشجيع الاستثمار المشترك، كما ستحدد الكيفيات المتعلقة بإحداث شباك إلكتروني لمعالجة وتتبع طلبات الاقتسام وإحصاء البنيات التحتية الموضوعة.

---

[2] : TowerCo (Tower Company).

وسيتم تتميم هذه التدابير عبر نشر مواصفات تقنية تنظم إقامة البنيات التحتية والدعامات المتعلقة بالاتصالات في التجزئات والبنايات الجديدة وكذا توحيد القواعد والمساطر المتعلقة باحتلال الملك العمومي.

ابتداء من سنة 2015، ستتم مساندة وتتبع إبرام الاتفاقات المتعلقة باقتسام البنيات التحتية وتحسين، من الناحية الكمية، معدلات وعدد البنيات التحتية المقتسمة.

2.1.2 تقسيم الحلقة المحلية:

سيتم تحفيز تنمية سوق خدمات الاتصالات الثابتة السلكية، سواء النحاسية منها أو البصرية، عبر التفعيل الحقيقي للرافعة المتعلقة بتقسيم الحلقة المحلية، بهدف إرساء منافسة حقيقية في فرع السوق المتعلق بالصبيب العالي الثابت. وهكذا، سيتم، عند الاقتضاء، تتميم العروض المتعلقة بالتقسيم (المادي أو الافتراضي) للحلقة المحلية وللحلقة المحلية الفرعية النحاسية وضمان تتبع صارم للتنفيذ الفعلي للشروط الإدارية والتشغيلية الخاصة بها، قصد تنمية عدد الخطوط المُقَسَّمَة عبر شروط عادلة وشفافة، يجعلها في نفس المستويات الدولية.

3.1.2 حمل الأرقام:

سيكون المتعهدون المعنيون ملزمين بشفافية وتواصل أكثر بخصوص خدمة حمل الأرقام. كما سيتم إحداث وفقا لدراسة تنجزها الوكالة لهذا الغرض، قاعدة معطيات ممركزة لحمل الأرقام، إما من طرف المتعهدين سويا أو عبر مقدم خدمات تعينه الوكالة.

4.1.2 جودة الخدمة:

سيكون لتحسين جودة شبكات وخدمات الاتصالات الأولوية خلال هذه الفترة، حيث سيكون المتعهدون ملزمين بتفعيل مخططات عمل تشغيلية والتزامات بتحقيق الأهداف، وذلك للحفاظ باستمرار على مستويات جودة في جميع المناطق التي تغطيها هذه الخدمات، تضاهي المعايير الدولية المعمول بها. كما ستحظى خدمات إرسال المعطيات باهتمام خاص.

5.1.2 تعريفات الإنهاء وتعريفات التقسيط:

ستعرف تعريفات الإنهاء للمتعهدين الشموليين استقرارا خلال سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 وذلك، بالنظر إلى التخفيضات المهمة التي تم تطبيقها خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013. ويمكن

إرساء تأطير تعريفي جديد (Price-cap) للفترة من 2016 إلى 2018، بعد القيام بعملية تقييم دقيقة ومفصلة حول تأثير التدابير التي سبق اتخاذها بهذا الشأن، أخذا بعين الاعتبار التكاليف الحقيقية التي يتحملها كل متعهد مع الحرص على المحافظة على توازنات القطاع وتنشيط دينامية تنافسية جديدة في فروع السوق الثابت والمتنقل.

وسَيُتمَّمُ هذا الإجراء بتيسير القواعد السارية التي تنظم العروض الامتيازية والمصادقة على التعريفات وكذا بتحيين الخطوط التوجيهية التي تؤطر، من بين أمور أخرى، عروض المعطيات والولوج إلى الأنترنيت، وذلك لهدف ضمان تقييم مناسب يسمح لها بأن تُشَكل، على غرار دول أخرى، ميزة مهمة تمكن من خلق قيمة مضافة خلال الفترة المقبلة. وتهدف هذه الإجراءات إلى تشجيع الابتكار التجاري مع التأكد من أن العروض التعريفية لن تساهم في تدهور جودة الشبكات والخدمات المعروضة على الزبناء.

2.2 التنفيذ الفعلي للمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي

خلال سنة 2012، تَبَنَّى المغرب مخططا وطنيا لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا يطمح إلى ترسيخ المملكة ضمن المجتمع العالمي للمعلومات والابتكار.

وقد تمحور هذا المخطط، الذي يمتد إنجازه على عشر (10) سنوات، حول العديد من الأهداف، ولا سيما:

- تمكين مجموع الساكنة من التوفر على ولوج للأنترنيت ذي صبيب يعادل 2MB/sعلى الأقل؛
- تمكين المرافق العمومية، في أفق خمس (05) سنوات، من التوفر على ولوج للأنترنيت ذي صبيب عال، بصبيب يعادل 2MB/s على الأقل.
- وعلى أساس الالتزامات الدنيا المتعلقة بالتغطية (65% من ساكنة المملكة داخل أجل خمس (05) سنوات من تاريخ منح تراخيص الجيل الرابع) التي يلتزم المتعهدون بها، سيتم القيام بإحصاء للمناطق التي لن تتم تغطيتها بالصبيب العالي وبالإعلان، خلال النصف الأول من سنة 2016، عن استشارات لدى المتعهدين لتأمين تغطية ما يقارب 25% من الساكنة بواسطة البنيات التحتية الأرضية للصبيب العالي المتنقل. وستمنح هذه الاستشارات الامتياز، قدر المستطاع، لاختيار المشاريع التي تؤمن تغطية من طرف متعهدين اثنين على الأقل، قصد تحقيق تنافس فعلي لفائدة المواطن.

- ولاستكمال التغطية لفائدة مجموع الساكنة (أقل من 10% المتبقية) التي لن يمكن تغطيتها من طرف الشبكات الأرضية، سيتم القيام بدراسة تخصص لبحث الإمكانيات المتاحة قصد تجهيزها وتغطيتها بالاعتماد على تكنولوجيا الأقمار الصناعية.

3.2 مراجعة آليات الخدمة الأساسية

بعد النجاح الذي سجلته آليات الخدمة الأساسية، التي مَكَّنَت على الخصوص من تغطية الساكنة المغربية بصفة شبه كاملة بخدمات الاتصالات المتنقلة، ستتم الاستعانة خلال الفترة 2016–2022، بشكل متزايد، بالآليات المذكورة لأجل التنفيذ الفعلي للمخطط الوطني للصبيب العالي، مع العمل على ملاءمتها والأهداف المحددة أعلاه.

وهكذا، سيتم تمويل إنجاز المشاريع المرتبطة بالمخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، كما سيستعمل هذا الصندوق كرافعة تمهيدية لمواكبة العديد من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تطوير استعمالات تكنولوجيات الإعلام.

وفي هذا الإطار، سيتم، ابتداء من سنة 2016، الإعلان عن طلب مشاريع لتمكين الإدارات والمرافق العمومية والمصالح المؤسساتية من اقتراح مشاريع لتطوير الاستعمالات للحصول على مساهمة لتمويلها من طرف الصندوق السالف الذكر، مقابل التزامات واضحة ومفصلة.

4.2 إجراءات التحرير

ستسهر الحكومة على الحفاظ على منافسة فعلية وحقيقية بواسطة المتعهدين الشموليين الثلاثة في الفروع الرئيسية لسوق الاتصالات (الخدمات الثابتة والمتنقلة)، وعلى تطوير البنيات التحتية الضرورية لتقديم الخدمات ذات الصبيب العالي والعالي جدا. ولا يمكن فتح هذه الفروع في وجه فاعلين جدد إلا إذا لم تحقق التدابير المقررة والرافعات المقترحة الغايات السالفة الذكر، ولاسيما في مجال تطوير البنيات التحتية الداعمة للصبيب العالي والعالي جدا.

غير أنه، من أجل تحفيز المنافسة في الأسواق المتخصصة، يمكن، بحلول سنة 2017، السماح، من بين أمور أخرى، بدخول متعهدين افتراضيين من أجل إعادة بيع الخدمات بالجملة، على أساس دفتر تحملات يحدد حقوق وواجبات هؤلاء المتعهدين.

بالنسبة للشبكات من نوع GMPCS وVSAT و3RP، فيمكن منح تراخيص أخرى على نفس أساس دفاتر التحملات لمتعهدي الشبكات المماثلة المستغلة وذلك، بعد تقديم طلبات في الموضوع من المعنيين تعتبرها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مبررة.

5.2 تحديث وتأهيل الإطار التشريعي والتنظيمي

إن التقارب بين خدمات الاتصالات والخدمات السمعية البصرية والخدمات المعلوماتية وكذا اللجوء الكثيف للاستعمالات الرقمية وتداعياتها، سواء على اقتصاد البلاد والأمن الوطني أو على حقوق والتزامات المستهلكين، يفرض دراسة معمقة بخصوص المنظومات التي تنظم مختلف القطاعات المعنية. ويتعين القيام بهذه الدراسة، التي يجب أن تشمل مجموع القطاعات المعنية، قصد الإحاطة بالإشكاليات المثارة وتقييم الإجابات التي تقدمها المنظومة القانونية الحالية واقتراح الملائمات الضرورية خلال السنوات المقبلة. ويمكن أن تتطلب هذه الملائمات اعتماد إطار قانوني يغطي جميع المجالات المعنية (الاتصالات والسمعي البصري وقانون الصحافة وقانون المؤلف، إلخ) على أن يقوم كل قطاع بتحيين إطاره القانوني إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

إمضاء

عبد الإله بنكيران

رئيس الحكومة